لقد طرأت العديد من التغيرات خلال نهاية القرن العشرين، والتي صادفت تطور وسائل الاتصال وظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أدخلت أنماط جديدة في التسيير وسمحت بالقيام بأعمال ومهمات كان من المستحيل الوصول إليها خلال السنوات القليلة الماضية وهذا نظرًا للخصائص والمميزات التي تتمتع بها هذه التكنولوجيات والتي عرفت انتشار واسع عبر مختلف مناطق العالم ، وفتحت المجال أمام تدفق المعلومات عبر مسارات عديدة، الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية المكونات المعلوماتية الغير مادية وأعطى لصناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وزنًا اقتصاديا يصل إلى حد أن يصبح مجتمع المعلومات هو المجتمع الغالب.

ومع نهاية القرن العشرين بدأ تحول بعض المجتمعات إلى ما يعرف بالمجتمعات المعلوماتية التي تعتمد في تطورها على التكنولوجيات الحديثة وتستخدم فيها المعلومات كوجه لمختلف مجالات الحياة ، خاصة مع توسع نطاق استخدام شبكة الانترنت التي تعدت العالم العلمي ووصلت إلى مجموع المؤسسات والشريحة العامة، وقد ألهمت الشبكة العالمية العنكبوتية العديد من المستعملين وأصبح بالإمكان إرسال واستقبال الرسائل في نفس الوقت مع خلق نوع من التفاعل بين الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى سهولة الولوج إلى مصادر المعلومات والخدمات والدعاية للسياحة والسلع عبر الخط والتعاقد الفوري بمعنى تطبيق التجارة الإلكترونية التي تعتبر من أبرز نتاج ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وفي مقابل ذلك فإن صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعرف تطورًا مستمرًا مع زيادة نسبة اليد العاملة في هذا القطاع الذي سمح بخلق العديد من مناصب العمل وأدخل أساليب جديدة لا تتطلب ضرورة تواجد العاملين في مكان العمل ، حيث يتم التواصل عن طريق الشبكة، وبذلك أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تحتل مكانة هامة في تحريك الأنشطة الاقتصادية وفي زيادة نسبة النمو والإنتاجية وهذا ما عرفته الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة التسعينات، ومن هنا فإن الدول التي لا تمتلك مقومات التكنولوجيات الحديثة ينبغي عليها وضع الأرضية المناسبة لدخول هذا العالم وتحسين البنية التحتية للاتصالات والعمل على تطويرها والرفع من مستوى خدماتها.

والحقيقة أن تتابع و تألق التطورات العلمية العالمية الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال زادت من عمق الفجوة الرقمية الموجودة، وتكمن خطورة هذه الفجوة في أن حيازة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمهارات التي تتعامل معها يمكن أن تعطي أفضلية اجتماعية واقتصادية للحائزين عليها على من لا يحوزها سواءً كانوا دّولاً أو مؤسسات أو مواطنين، وإذا أمعنا النظر في الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يمكننا أن نتبين بسهولة ضخامة هذه الفجوة خاصة فيما يتعلق بعدد مستخدمي الانترنت وتوافر أجهزة الاتصالات.

إن ما تحتاجه الدول النامية هو الوعي الكافي للتحديات التي تعترضها في ميدان المعرفة العلمية والتكنولوجية، فلابد لحكومات هذه الدول أن تعد العدة كي تقلص من الفجوة الرقمية وأن تضع الإجراءات والقواعد الميسرة والمحفزة للأفراد والمؤسسات لممارسة الأنشطة واستثمار الأموال، فكفاءة الأفراد والمؤسسات

لا تكون بمعزل عن خصائص ومقومات الجهاز الحكومي الذي بطبيعة خصائص بيئته العامة يمكن أن يؤثر بقوة على كفاءة وفعالية المنظمات والمؤسسات الاقتصادية.

وقد ساهم تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ظهور الاقتصاد الجديد ، حيث شهد المناخ الاقتصادي العالمي نقلة نوعية مع تسارع نسق الانفتاح الاقتصادي، والعولمة التي قادت إلى الاتجاه نحو تقليص الإجراءات الحمائية، في ظل اقتصاد جديد يرتكز على الموارد اللامادية القائمة على أساس البحث العلمي والعمل الشبكي، ومن خصائص هذا الاقتصاد كثافة المعرفة وانخفاض حساسية الموارد الطبيعية مع زيادة نسبة الاستثمار في المفاهيم الجديدة بدلاً من الآلات، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال قد فرضت شروط جديدة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبح هناك تقارب بين مختلف الأطراف العالمية وتقلصت المسافات وتزايدت حدة العولمة وتم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية، وتزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

وقد أدى ظهور استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى تطور الاقتصاد المرتكز على المعرفة وتزايد الاهتمام بالرأس مال اللامادي وهذا بدوره يتطلب زيادة مناصب العمل ذات الكفاءات العالية، كما أن هذا التوسع في الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة جعل تنافسية الدول والمؤسسات تقوم أساسًا على قدرة تملك قاعدة إلكترونية واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في جميع المجالات ومنها المعاملات الاقتصادية، وهنا تطرح مشكلة تنظيم التبادلات الدولية في ظل الاقتصاد الجديد، حيث تسعى الهيئات الدولية جاهدة لتهيئة القوانين وإعادة صياغتها لتسيير المعاملات الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وبما أنه برز مفهوم جديد للأعمال يعرف بالأعمال الالكترونية و المؤسسة الاقتصادية كونها نظامًا مفتوح لا يمكنها أن تنمو وتستمر دون دراستها له ده ا لمتغيرات، إذ يجب إعطاء أهمية للتطورات الحاصلة في المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسة من أجل مسايرة وتيرة التغيير المفروض، فالإبداعات التكنولوجية لازالت تأتي بالمستجدات وتسمح بإدخال تطبيقات جديدة في التسيير، فظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد أعطى إمكانيات هامة في تنمية وتحسين وظائف المؤسسة خاصة فيما يتعلق بتبسيط قنوات الاتصال وتسهيل الحصول على المعلومات التي أصبحت تشكل موردًا ثمينًا في منظمات الأعمال، فعلى أساس سيولة المعلومات يمكن للمؤسسة أن تتميز في الأداء ، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تعتبر قاعدة الاقتصاد الجديد فقد سمحت بزيادة كفاءة العمليات وتوفير الوقت، وهذا ما نجده في شبكة الانترنت التي تعتبر البنية الأساسية لهذه التكنولوجيات وقد لعبت دور هام في الربط بين مختلف وحدات المؤسسة.

إن إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية يجب أن يكون كاستجابة لحاجة محددة تعود بالفائدة على المؤسسة، والفائدة هنا مرتبطة بكيفية الاستعمال وما هو منتظر منها، فعملية إدخال هذه التكنولوجيات ستترتب عنها تكاليف مرتفعة تقع على عاتق المؤسسة، لذلك يجب أن تكون تكنولوجيا الإعلام

والاتصال كوسيلة إستراتيجية وليست غاية، وينبغي على المؤسسة الاقتصادية أن تكون من خلال تنظيمها وثقافتها مستعدة لأن تتطور من خلال استحداثها لأساليب عمل جديدة ومسايرتها للتطورات الحاصلة.

ففي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي أصبحت فيها المعرفة كمورد خاص وكركيزة جديدة وتحدي تنافسي للمؤسسات وجب على المسيرين إعطاء أهمية بالغة للمعرفة والتي تتطلب الاعتماد على البحث وطرق التفكير المنطوي كأساس في التخطيط واتخاذ القرار مع الحرص على تحقيق التراكم المعرفي والاهتمام بالتكوين والتدريب وممارسة التحسين المستمر للتحكم في الإبداعات التكنولوجيا باعتبارها محرك التطور والتقدم وسلاح أساسي للمؤسسات، بالإضافة إلى توظيف التقنيات ونظم قواعد المعلومات، وقد تتحقق هذه الأهداف للمؤسسة عندما يصبح التعلم والبحث عن المعرفة شعارًا ووظيفة لكلّ أفرادها وتصبح الموارد البشرية محل الصدارة والاهتمام، لأن العنصر البشري هو مصدر للأفكار والإبداعات ونجاح أي مؤسسة إنما يكمن في مواردها البشرية.

وفي مقابل ذلك فان واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائـــر بصفة عامة لازال هناك تأخر كبير عن الركب العالمي المتقدم، على الرغم من أن قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال شهد في العقد الأخير نقلة نوعية سواء من حيث القوانين والإجراءات المتخذة أو من جانب الأغلفة المالية المخصصة للنهوض بالقطاع، لا سيما من خلال تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية وتعميم استعمال تكنولوجيات الاتصال،حيث كانت الانطلاقة نحو عصرنة هذا القطاع مع قانون كسر احتكار الدولة للأنشطة المرتبطة بالبريد والمواصلات، عندما فتحت سنة 2000 القطاع للاستثمار الوطني والأجنبي، وأنشأت سلطة محايدة تسهر على تطبيق واحترام القوانين المنظمة لهذا النشاط وهي سلطة الضبط للبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

غير أن السياسات الإصلاحية التي باشرتها الجزائـــر في قطاع الاتصالات سمحت بظهور مؤسسة اتصالات الجزائـــر التي لعبت دور هام في ترقية الاتصالات، كما أن انفتاح القطاع على الخواص شجع المتعاملين الأجانب على غزو السوق الجزائـــرية وتوسعت رخص الاستغلال والاستثمار في قطاع الاتصالات خاصة في مجال الهاتف النقال وتم عرض خدمات ذات جودة عالية، كما عرف قطاع الانترنت إقبال كبير من طرف المهتمين، وهذه التطورات تترجم بصورة واضحة الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائـــرية لتدارك التأخر والتغلب على معوقات الاندماج في الاقتصاد الجديد واللحاق بركب الثورة المعلوماتية، فالجزائر لازالت تعاني من عدة معوقات منعت تحقيق الاندماج في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة نحو اقتصاد المعرفة، وهذا راجع أساسًا إلى غياب المستوى المطلوب من البني التحتية للقيام بعمليات الاتصال والتخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على الريع البترولي، فالتطبيقات التكنولوجية الجديدة في الجزائر لم تمس القطاع الصناعي، و لم تكن محرك التفاعل مع الاقتصاد و لم تلعب دورها كوسيلة استدراك اقتصادية في التنمية.

ورغم هذا البعد إلى أن معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تنظر إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال كوسيلة تنافسية لها دورها في تحسين نظام المعلومات وتسهيل عمل الأفراد، فقد وجدنا نسبة كبيرة من هذه المؤسسات مرتبطة بشبكة الانترنت وتستعمل البريد الإلكتروني في نقل واستقبال المعلومات ولديها مواقع إلكترونية للتعريف بمنتجاتها وخدماتها، كما ترتبط بعض المؤسسات الاقتصادية بالشبكة الداخلية للانترانيت، وعليه نكون قد أتبثنا صحة الفرضية الأولى التي تتمثل في كون تكنولوجيا الإعلام والاتصال تسمح للمؤسسة الاقتصادية بإيجاد منهج عمل سليم و طرق جديدة لأداء الأعمال، كما تمنح إمكانيات هامة في مجال الاتصالات والانفتاح على العالم الخارجي، وتسمح هده التكنولوجيا بالإدارة الفعالة للأنشطة التجار تي والأعمال على المستويين المحلي والدولي، غير أننا سجلنا نقص اهتمام مؤسساتنا باستعمالات الانترنت في مجال ممارسة التجارة الالكترونية وعقد صفقات البيع والشراء الفوري ، وهذا النقص يرجع إلى سيطرة قيم المجتمع النقدي وعدم توفر الوعي الكافي بأهمية المعاملات الإلكترونية ودرجة التعقيد التي تتميز بها، إضافة إلى بيئة الأفراد والمستهلكين ، وهذا كله يحول دون انتشار التجارة الإلكترونية التي تحتاج إلى تطوير البنية التحتية للاتصالات والتي تعد أمرًا ضروريًا لتحسين الخدمات عبر الخط.

إن درجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الجديد في بلادنا لازالت ضعيفة وهذا مقارنة بالدول المتقدمة لذلك وجدنا أن العديد من مؤسساتنا الاقتصادية بعيدة عن بعض التطبيقات التكنولوجيا المختلفة وتفضل عدم الدخول مباشرة في عالم الأعمال الالكترونية وفي الاستخدامات التجارية للانترنت ، وهنا نكون قد أتبثنا صحة الفرضية الثانية والمتمثلة في أن لمؤسسة الاقتصادية الجزائرية تستبعد في الوقت الحالي الاندماج في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، فوضعية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الجزائرية لا تساعد على العمل الشبكي والتعاوني فيما بين العاملين بالمؤسسة والعاملين بالمؤسسات الشريكة، وهده الوضعية لا تساعد كذلك على إدارة الأنشطة التجارية والأعمال إلكترونيا، وهنا تظهر ضرورة التفكير في الإطار الذي يضمن ممارسة الأعمال الإلكترونية وينظم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومسائل التعاقد الالكتروني.

إن دراسة وضعية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تقود إلى الخروج بمجموعة من النتائـــج والتي تتمحور فيما يلـــي:

- تكنولوجيا الإعلام والاتصال أحدثت نقلة نوعية في المناخ الاقتصادي للدول المتقدمة حيث ساهمت في زيادة الإنتاجية و تخفيض نسبة البطالة.
- الفجوة الرقمية التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات تعتبر كعائق أمام اندماج اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائـــر في الاقتصاد الجديد.
- تواجه المؤسسات الاقتصادية والمجتمع بأكمله الانتشار الواسع للعلوم والتقنيات الجديدة وهذا بدوره يؤدي إلى طلب مستخدمين قادرين على التكيف مع أوضاع معقدة وفي تطور مستمر.

- تكنولوجيا الإعلام والاتصال فتحت مجال واسع أمام استحداث أساليب وطرق عمل جديدة في أنشطة ووظائف المؤسسات الاقتصادية.
- المعرفة و الموارد اللامادية أصبح لها دور بالغ الأهمية في الإقتصاديات الحالية.
- يعتبر التعليم كإحدى الركائز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و تزايدت أهميته في التنمية ببروز تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأساليب الإنتاج الجديدة.
- يعترف للكفاءاة البشرية ذات التأهيل العالي على أنها المصدر الأساسي، وموازاة مع ذلك فإن برامج البحث والتطوير التي تسمح بتطوير منتجات جديدة وإدخال أساليب جديدة في ميدان التسيير تصبح المكونة الجوهرية لإستراتيجية المؤسسات الاقتصادية وتنافسيتها.
- شبكة الانترنت وإن كانت مجرد وسيلة إلا أنها وضعت نموذجا جديدا للتعاقد وإبرام الصفقات، ذلك أنه يمكن تصور مجلس عقد بين غائبين وفي أمكنة مختلفة وكأنه تعاقد بين حاضرين وذلك من خلال تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها فان هده الدراسة تحثنا على تقديم مجموعة من التوصيات والتي تتمثل أساساً في:

- ضرورة تحسين البنية التحتية للاتصالات وتطويرها لتقليص الفجوة الرقمية، مع العمل على توفير أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الجديد.
- ضرورة إيجاد النصوص والتشريعات القانونية التي تتلاءم مع الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- العمل على التوعية المستمرة بأهمية المعاملات الإلكترونية، مع تعميم استخدام الانترنت بتوسيع شبكاتها للمساهمة في انتشار الثقافة الإلكترونية بما فيها التجارة الإلكترونية.
- مراجعة برامج التكوين وتأهيل الموارد البشرية لمسايرة التحولات الاقتصادية مع إعطاء أهمية أكبر للرأس مال الفكري لضمان الدخول في عصر المعلومات ومواكبة التطورات العلمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ينبغي على المؤسسات الاقتصادية مراقبة حركية نمو التكنولوجيات والصناعات وأن تعمل على إدماج وظيفة البحث وتنمية التكنولوجيات في مخططاتها وبرامجها التنموية.
- إعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية كوسيلة استدراك اقتصادية من أجل تخفيض التكاليف وتسهيل ممارسة المهام والوظائف.

نتمنى أن تتجسد النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة حتى تتحقق الأهداف المنتظرة من تبني واعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتي تعود بالنفع على المؤسسات الاقتصادية وعلى المجتمع بأكمله، فلم يبقى لنا أي خيار لتدارك التأخر عن الركب العالمي المتقدم غير الاندماج في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة بسرعة قياسية نحو اقتصاد المعرفة والمعلوماتية والطرق السريعة للمعلومات.